

اموال صغری

۸۷/۱۲۸

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۸۸۱۵

۱
۱
۸
۸
۳
۳
۹
۹
۶
۶
۸
۷
۶
۵
۴
۳
۲
۱
۱۱
۱۱
۱۱
۳۱
۹۱
۶۱
۸۱
۷۱
۶۱
۵۱
۱۸

۱۸۸۵
۰۲۰۹۹۸۰



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب مجروح: شرح آداب البیعضری، لریة البیعضری

مؤلف مولی محمدصق و نزهت اواریری

مترجم

شماره قفسه ۱۸۸۱۵

شماره ثبت کتاب ۲۰۹۹۸۰

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۸۸۱۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب مجروح: شرح آداب البیعضری، لریة البیعضری

مؤلف مولی محمدصق و نزهت اواریری

مترجم

شماره قفسه ۱۸۸۱۵

شماره ثبت کتاب ۲۰۹۹۸۰

۱۸۸۵
۰۲۰۹۹۸۰



کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۸۸۱۵

۱
۱
۸
۸
۳
۳
۹
۹
۶
۶
۸
۷
۶
۵
۴
۳
۲
۱
۱۱
۱۱
۱۱
۳۱
۹۱
۶۱
۸۱
۷۱
۶۱
۵۱
۱۸

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فبما مضى من
 هذا العلم العظيم
 وما فيه من
 منافع لا يحصى
 على قدر
 العلم والفضل
 والبرهان
 والبرهان
 والبرهان

وموضع الغضب الكبد وموضع العلم والفهم القلب وموضع العقل الدماغ وقيل موضع القلب وموضع الرزق
 والقوة الكيكية ويقال الصدر وموضع الخوف العينين وموضع الضيق في الظن وموضع الرزق
 في الالف وموضع الجوارح في الفهم روضة البرهان

ويقول عزير في الكتاب بسم الله وسبحان الله والحمد لله واللا اله الا الله والله أكبر ولا حول الا الله
 الباقية العلم العظيم عدول عرف كتبه ويكتبه بعد الأئمة وهو الراهبين ويعقل بعد كل مكتوبة
 امنفت بانه الواضحة الصالح المتيان وحده لا شريك له وكفرته بما سواه ويكفي الصلوة
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تعليم متعلم من عينه
 وانما تسمى جملة تبيينها لانه لا يمكن ابراء الا على عليه لانه امر معنوي والارباب على التلقين



خطي
 مجلس شورای اسلامی
 شماره کتاب
 ۲۰۹۹۸۰
 ۱۸۸۱۵

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فبما مضى من
 هذا العلم العظيم
 وما فيه من
 منافع لا يحصى
 على قدر
 العلم والفضل
 والبرهان
 والبرهان
 والبرهان

لك الحمد جبر الله تعالى محابا تبهها على الفهم لان الاتق بحال المحامد ان
 بلا حظ المحمود او لا حضرا ومشاهدا فتعجب واستان منه وجه تفق
 قوله لك على الجهد وان كان المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديمه ويصح
 ان يكون التقديم للتعظيم والشرف وان يكون لتأكيد الاختصاص
 المستفاد من كلمة اللام ان التقديم الخبر بغير الاختصاص والمنظ من
 عليه وما يقال من ان المنه منهية لقوله تعالى ولا تطولوا صلواتكم
 بالهن والاذى مدفوع بان النهي عنه هو منه التعم لا امتناع التعم عليه
 وايضا الخطاب مخصوص بغير الله تعالى ويدل عليه قوله تعالى عنون
 عليك ان اسما على اسما مكم بل الله بين عليكم ان هداكم
 للايمان وعلى نبيك الصلاة والتحية سلك ههنا في التقديم على التحيات
 السابقة تعظيما لثابته وافادة للاختصاص مع بعض التكاثر السابقة ههنا
 ولو اردف الص الصلاة على النبي بالصلاة على الله كما هو دأب الصفتين
 لكان اولى اذ اقلت كلامه واتخري ان كنت ناقلا وماى وجه كان
 فتطلب منك الصفة اى صحة النقل لانه معلومة للطالب لانها
 لو كانت معلومة فطلبها اذ يلق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان
 وانما قال لا يلقى ولم يقل لا يلقى لانه معلوم لانه لا يلقى لانه لا يلقى
 الصفة العلوية لا يلقى لان

خطي
 ۱۸۸۱۵

غرضه اظهار الصواب تدبر او مدعي وهو من نصب نفسه لاثبات
 الحكم اتما بالدليل وبالثبته فالدليل اى يطلب منك الدليل على تلك التعوي
 وذلك اذا كان المطلوب نظريا غير معلوم ان لو كان بديهيا ونظريا معلوما
 فلا يطلب الدليل فالدليل هو المركب من قضيتين للتاذي الى الحصول نظري
 فلا بد ان يلاحظ ههنا ايضا غل امرنا فها ههنا التعريف اولى من التعريف
 المشهور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر ولا يمنع التناول المدعى
 الاجمالي اذ المنع في نفسه طلب الدليل على مقدمته اى مقدمه الدليل
 والدليل الذي كانت المقدمة جزءا منه ليس هو الدليل الذي يطلب على
 تلك المقدمة وهو ظاهر وان كان ظاهرا العبارة بوجه ذلك والمراد
 بالمقدمة ههنا على ما قبله ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان
 جزءا منه او لا اذا عرفت حقيقة المنع فاعلم انه اذا لم يذكر في النقل دليل
 فظاهر انه لا يتوجه عليه المنع وان ذكر فيه فهو اتم على طريقة الحكاية
 فلا يتعلق به الملاحظة لانه محكي عن الغير والتاقل من حيث هو ناقل ليس
 بمنزلة صحة بل هو ليس بدليل بالنسبة اليه من تلك الحثية حتى يمنع
 منع جارا على مقتضى نفسه والتاقل ان التزم صحة هذا الدليل المنقول
 او اقام دليلا براسه على ما نظرا صير مستد لا حثية فتوجه عليه
 ما يتوجه عليه ههنا هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل
 لان

القولون قوله لا يلقى
 اى على التلقين

خطي
 ۱۸۸۱۵

واما في تطبيقه على غيره لا يمنع المدعى فهو ان المدعى من حيث هو مدعى ليس
ليس مقدمه الدليل اصلا فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي وانما يتقدمنا
المدعى بقدمه من حيث هو مدعى اذ قد يكون جزء من دليل مدعى آخر فتوجه
عليه المنع لكنه ليس مدعى بل مقدمه من مقدمات هذا الدليل واعلم
ان ما ذكره المصنف انما يدل على ما ادعاه اذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور
وكان معناه الحقيقي مخصصا فيه وايضا لا يدل على ان معناه المجازي ماهو
والظاهر من العبارة انه معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع المدعى
ولا شيء ههنا يصلح لذلك سوى لطلب منع النقل كون معنى طلب تصحيحه
او صحته ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه والطلب مشترك بينهما
ويجوز ان يعلم ان المنع له معنيان احدهما متناول للنقض والمنافضة
والمعارضه جميعا والثاني الخصر ويقال له منافضة ونقض بقصلي ولا
يتوجه شيء من هذه الثلاثة على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبارة المصنف
على المعنى الاول حتى يكون كالمعنى الثاني فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك
اذ هو مختص بالمنافضة وان حمل على المعنى الثالث فالخصص ليس بجيد واذا
عرفت ان المدعى لا يمنع فاعلم انه اذا اشتغلت به اى بالدليل حتى
منع ذلك الدليل منعاً مجرداً اى عارياً عن السند او معاً مع السند
ويقال له السند ايضا وهو ما يدكر لتعويبه المنع بزعم المانع وان

هذا فصل
العنوان الاول
في منع المدعى من النقل

دليل

خطي

لا يمكن مفيداً للواقع على ما قيل اعلم ان المنع على ما ذكره منع بعض من مقدمات
الدليل وكلها على سبيل التعميم لا يمنع الدليل لان منع الدليل امتياز
ان يقاوم بشهادته يدعى المنوعه اولا فان كان الاصل فهو نقض اجزاء
لا منافضة وان كان الثاني فهو مكابرة غير ممنوعة اصلا فعمل ما ذكر
يجب صرف عبارة المصنف عن ظاهرها بان يقال منع مقدمه الدليل
ويؤيد ما ذكره سابقا من ان المنع طلب للدليل على مقدمته ولعل
الباعث ههنا ذلك التنبه على انه ينبغي ان يتوقف السؤال حتى يقترن
المعلل بجميع مقدمات دليله فيرشد في عرض ما يتعرض له ويمسك بالثابت
فيما ذكره بانكم كيف تجوزون منع مقدمه معيتمه من الدليل بل لا يتنازل
يدل على المنوعه ولا تعاد ونه مكابرة ولا تجوزون منع الدليل
بلا شاهد يدعى على المنوعه بل تعاد ونه مكابرة فلا بد من الفرق
بينهما تاما حتى يظهر لك الفرق وههنا كلام يستدل على ايراد
وهو ان الناظر في مقدمات الدليل ربما يجد نفسه مترددة في
بعض منها او في كل واحد منها على التعميم وربما يجد نفسه حاكما
بفساد مجموعها من حيث هو مجموع وغير حاكمه بفساد واحدة منها
على التعميم وعلى الاقل يكون الناظر مانعا وطالبا للدليل على مقدمات
الدليل كالا وبعضا وعلى الثاني يصح ان يكون طالبا للدليل

وهو ان الناظر في مقدمات الدليل ربما يجد نفسه مترددة في بعض منها او في كل واحد منها على التعميم وربما يجد نفسه حاكما بفساد مجموعها من حيث هو مجموع وغير حاكمه بفساد واحدة منها على التعميم وعلى الاقل يكون الناظر مانعا وطالبا للدليل على مقدمات الدليل كالا وبعضا وعلى الثاني يصح ان يكون طالبا للدليل

من المقدمات
المرسوم
اي قولنا دفع السند

عليها اذ ذلك فيكون مانعا وايضا يصح ان يبين بالدليل وبالنبه
فاد الكمال اذ الحكم بفساد الجزء يستلزم الحكم بفساد الكل فيكون ناقضا
نقضا اجماليا ويصح ايضا ان يبين بالدليل وبالنبه فساد المقدمات
التي حكم بفسادها لا يقع عرض للمجموع ولم يطلب الدليل عليها فيكون
ناقضا نقضا تفصيليا اذ هو طلب الدليل على مقدمته ولا طلب ههنا
ولا ناقضا نقضا اجماليا وهو ظاهر في حمل كلام المصنف
في دليل المعلل في المناقضة والنقض لا يوجب ابطاله لان المعلل
مادام معللا يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه
وليس للسائل هناك الا مطالبه ذلك مردود بان لو تم لدل على
ان النقص نضب بل المعارضة ايضا فاهو جوابكم فهو جوابنا
وعلى الثالث يكون ناقضا نقضا اجماليا فقط او تفصيليا ولا يوجب
السند بالمنع والابطال الا اذا كان مساويا في دفعه بالابطال
اعلم ان الكلام من المعلل على سند المنع على وجهين الاول على ما
وهو لا يفيد سواء كان السند مساويا او لا لان منع المنع ومنع
ما يؤيد اذ يوجب اثبات المقدمه المنوعه التي يجب على المعلل
اثباتها عند منع المانع والثاني على سبيل التقي بالدليل والنبه
وهو انما يفيد اذا كان السند مساويا له بحيث يلزم من دفع السند

والقول

دفع

خطي

استدرا او المشان يراد على تقدير الاكراه
دفع المنع ولهذا التفصيل عتدنا الدفع في كلام المصنف اولا وخصصنا ثانيا
بالابطال ويمكن ان يخصص الدفع بالابطال في كلام المصنف على ما
هو الظاهر ويكون المعنى لا يبطل السند الا اذا كان مساويا فانه قد يبطل
لكن يكون الكلام على السند على سبيل المنع متروكا بالكلية في مثلث على هذا
التوجيه وانت خبير بان مجرد المساواة لا يستلزم ان يكون السند
بحيث يلزم من انتفاءه انتفاء المنع اذ عدم انفكاك شيء منهما عن الاخر
يكفي فيهما وان لم يتحقق الكفرم بينهما وهو ظاهر في ارجح دفع السند
المساوي على اطلاقه مفيداً مع انه يقولون كذلك وان كانت عبارة
المصنف قابلة للتوجيه فافهمه فان قيل السند على ما نقلناه هو ما يدكر
لنقوية المنع بزعم المانع فان لم يكن مفيداً للواقع فيجوز ان يكون
اي مفيداً دفعه كالمساوي فلا يصح حصر دفع السند في المساوي
قلنا عدم دفع السند الا على تقدير جواز ذلك لانه لا يلزم من
دفعه دفع المنع كما هو في الاخص حتى يرد ما ذكرتم بل لان السند
لو كان اعم لكان مجامعا للمقدمه المنوعه بتحقيق المعنى العموم فاذا
ابطال به بضمير المعلل اذ بسببه يبطل مقدمته كما يبطل منع السائل
تاملا فيه ما فيه او نقض اى الدليل وههنا حمل على ظاهره
بالتحلف اى تخلف الحكم عن الدليل وههنا سؤال مشهور
اي ان كان النقص بالتحلف ع

من المقدمات
المرسوم
اي قولنا دفع السند

دفع

وهوان التقض لا يختص بالتحلف المذكور بل هو عبارة عن اليقظة بان يقال
ان هذا الدليل غير صحيح اما التحلف الحكم المذكور عنه ولا يستلزمه
فسادا اعز على اي وجه كان من الخصوصيات او عورض اي الدليل
ولو تفرق بما ذكره المدعي على ما قيل لا يختص بالكل ولا ايضا المعارضة
ظاهرة في الدليل دون المدعي بدليل الخلاف اي بدليل يدل على
خلاف يدل عليه دليل المعلل ونقيضه سواء كان دليل المعارض
عين دليل المعلل الاول كفي المغالطات العامة الورود في قلبها
او كان كصورته في معارضة بالمثل ولا يعارضه بالغير ولما
كان السائل مستدرا فيهما ففي تصور بين اي التقض والمعارضة
صرت ما عدا اي سائلا يعني المعلل الاول يصير سائلا في التصور بين
كما ان للسائل هناك ثلث مناصب كذلك للمدعي الاول في كل واحدة
من هاتين الصورتين تلك المناصب وما يقال من ان المعارضين
لا يعارضون فام غير معتد به ويمكن ان يحمل المانع في عبارة المصل على
المنافض وهو الظاهر لكن الاول والى واعلم ان ترتيب النوع
على ما ذكره المحقق الرزقي في المحاكمات هو ان التقض مقدم على المناقضة
وهي على معارضة فلو قدم المصل التقض على المناقضة لوافقت الوضع
الطبع وايضا ان النوع الثالث تجري في التيهنات ايضا كما لا يخفى على من

يتبع فاقض على الدليل ههنا اما لا كفايته بالاصل ويجعله الدليل
اسم مسلحة بان نقول الظاهر انه متعلق بقوله في صدر الرسالة
اذ اقلت بكلام آة وهذا شرع في مثل جميع ما سبق الله تعالى
متكلم بكلام ازني وهو ما لا يسبق على وجوده عدمه
تأويل عن المقاصد الظاهر انه اسم الكتاب لكتابة ليس ما هو المشهور
لان الحق النفاذ اني والمصل مقدم عليه فان طلب صحة النقل
مخض المقاصد او مدعيه يدل ان اسناد الكلام حقيقة
الذاتية وفي بعض نسخ اسناد اليه اي ذاته قال النسخين واحد
وكلم الله موسى حكيمًا هذا بيان اسناده الى ذاته وفيه ان هذا
الدليل على تقديم تمامه يدل على ان الكلام صفة ثابتة له تعالى
واما على انه موجود في نفسه بوجود غير مسبوق بالعدم فلا
لاحتمال ان يكون كالقدم الذكي والوجوب الذكي ولا يلزم
من كون الشيء صفة لشيء ثابتا له كونه موجودا وثابتا في نفسه
مطلقا فضلا عن ان يكون في الزمان والا يجب ان يكون للوجوب
تعلق صفات موجودة اذ لا يمكن ان يتخبر مع انه ليس
كذلك عقلا ونقلا فان قيل المدعي ليس كذلك الا ان الكلام
ثابت له تعالى اذ لا وجوده في نفسه ليس ماء خوذ في المدعي

ان الكلام

فانفع الشبهة قلنا هو يقولون بوجود الكلام وبعد ونه من
الصفات القديمة ودليله هو هذا على ان كونه ثابتا في الاول
ايضا لا يلزم من الدليل فيه ما فيه وفيه ما فيه فبمعجزات الجواز
بان يقال لا نسلم انه اسناد الى الحقيقة كما لا يجوز ان يراد
خلق الكلام على سبيل المجاز سواء كان في النسبة او في الطرف
فيدفع بالاصل تقدمه ان الحقيقة اصل والمجاز فرع فلا يحتاج
الى دليل السادة الحقيقة وانما الدليل على من يرمي غير المعنى الاصل
او يقض بالخلق بان يقال انه اسناد الخلق الى ذاته كالكلام حيث
قال الله تعالى خلق سبع سموات الآتية فيوجب الدليل الذي على
ان الكلام صفة اذ لا يتخفى الخلق ايضا مع انه امر اضافي اذ هو عبارة
عن تعلق القدرة بالمقدور فتختلف الحكم عن الدليل واشار اليه
بقوله فقيل انه اضافة القدرة الى المقدور ووجه القدرة
بانها صفة اذ لا يتخفى توفيق المقدور عند تعلقها بها
فيمنع مستندا بانها حقيقة بان يقال لا نسلم انه اضافة لم لا يجوز
ان يكون صفة حقيقة كالقدرة او يعارض بانها تادية الحروف
الحادثة فترجمه ان يقال ان دليلكم فان ادعى ان الكلام صفة
اخرية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا ما يدل على انه ليس كذلك وهو

مركب من الحروف الحادثة وكلها كان كذلك لا يجوز ثابتا في الاول وقد
علم من هذا التعريف ملغى عبارة المصل من المسامحة اذ الكلام ليس تادية
بالمركب من الحروف كما ذكر وهو المراد ويؤيد قوله فيمنع بان يقال
لا نسلم ان الكلام مركب من الحروف وستد هذا المعنى قوله ان الكلام
في الفوائد وانما جعل الكلام على الفوائد دليل الكلام
الاول بالمعنى الغير المشهور الذي قالون بان الله تعالى متكلم بكلام
ازني والشافع بالمعنى المشهور ولما كانت هذه المسئلة من غوامض
علم الكلام وماخوذة ههنا على سبيل التمهيل وكان تفصيلها غير
مناسب لهذا الرسالة اقتصرنا على تقرير ما فيها وتوضيحها ولم نورد
امر اذ اننا عليه معتد به لكن نورد مسألة مشهورة متعلقة بفننا
هذا فان تحصيلها ينفع للبتدين وهي ان المعارضة في المعقولات
كالنقض في بطل الدليل بان يقال ان دليلكم لو كان يجمع مقارنا
صحيحا صادقا نقض مدلوله لكن عندنا دليل يدل على صدقه
فلا يجوز صحيحا فيكون محض المعارضة نقضا احيانا لها تدل
على ان دليل المعلل عملا لا يتحقق ان يستدل به على المطلوب ووجه
التخصيص بالمعارضة في الحقيقة في الدلائل العقلية التي لا يرد
بالنسبة الى مدلولها بخلاف الادلة العقلية اذ هي امدان

خطي

خطي

اي في سورة التعلق منه

أومع استعالة للفساد. ويجاب منع ذلك الخلف. اومع جريانه في خلف
لا تمنع الكبرى من الدليل لانها قد سلمت خليلي في نقصك للكسور
فالعلم قد منع جريانه ويطلب بانها لا تدخل للوصف في حلة فلا تكن
ذات الف. وله اثباته ما قبله. بلخرن الدليل القاطع عليك ايرالا
ما قد ذكره على الذي بين فيما سطر. **الفصل الثالث في**
جواب المعارضة تعرض دليلك للمعارض ان يعكس الامر اذا قيل
فقد يصير ما نعا وسائلا كما يصير عندنا معللا ان يبرح الدليل الجها
كان اذا من مرة الثقات. وهما طرأ في المناظرة. من ذلك الاله حسن
الخاتمة. انا الخاتمة. وفيها فصلان **الاول**
مالم يخبر وهو اجتهاد. ويجر سائل وذو الزام. فتبني عندهما المناظرة.
تقطع بينكما الممانعة. **الفصل الثاني** ادبها وان للمناظرة آداب.
فاحفظها وكلها ضوابط. وحزها ضوابط ماعدا لسانها. واعتدال
صوتها بيانها. وحسن اصغاء الى الكلام. ووثبة القال في المقام.
وحزها ايضا عن التعصب. وعن نعته وعن تعلب. وعن تكلم
بغير ما علم. وحضرة عند جماعة الخصم. واحترازها عن الرياء
والضحك واللجاج والجزاء. وحزها كذا عن الايجاز. وسائر
مفاسد الالفاظ. وواجب ان تكون الاطباب. وتترك كذلك

اي كالتالي في قوله
وكان قد سلمت
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله

اي بيان الغريب منه

الاغراب. واحترازها عن الاجمال. في لفظ الجواب والسؤال.
والاجزم ان يختار عن دخل. بغير فهمه مراد قول. وعن تعرض
لما ادخل. في لفظ الايترا لمقولا. كذلك احترازها عن صوت
والبطش والتركيك بالتصويت. واحفظ واجب عن المناظرة.
لتيجها فيستحيل مكالمة. وحزها كذا عن التخمير. فحفظه يغلب ذو
تحقير. وغيرها من سائر القبايح. فان تركها تفوز بالفلاح.
فائدة اذا اجبت لا يجب الزامها. لا تقصد ان تغلب الخصم
في المنع لا لتجلب الجوابا. لا تقبل الفاسد والضواب. وتطلب منه له
توجهها. اذ قد يكون بعضه عويضا. بلا افتقار نظر في قطع. او يظهر
فساده فيندفع. تدرك الجواب للسؤال. فقد رصها على المقال.
على السؤال قد يصير سائلا. على الجواب تثبت معللا. فتشتر الجحمل
والغريب. بين به معناها القريب. اعدا ان افتقر مرتين. فانه
ففع بغير ميم. فانتهت آياتها سينا. ومائة ناريخها سينا.
قد صنعت في كذا صغر من عز يد. وحزرت في كب. صغر من عز كذا
بعضها قد حزرت عوانق. ونظمت في رصنا بوانق. فسبح
عناكب المنسيان. وطرحت زواوية الهجان. ثم ما يث ساعة سعيد
ان اجلو الصدا عن قصيد. حوزها ثم جعلت تحفة. كحضر

اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله
اي كالتالي في قوله

والحكمة في من الضعفة البديعة حيث وقع في آراء الحكم التي عودر ونها بالجل سعي عند مجموع الماسك المترك بعض الامور
في بعض الامور فزارت عودر على

لحضره عليته وخدمته. ان وقعت في حيز القبول. فذلك غاية
المأمور. لوردها الحساد والعدا. يقبلها الكرام والرشاد.
ثم الذي نرجوه من اخوان. ان يخلصوا الدعاء بالاحسان.
الحمد لله لها تمام. ختامها الصلاة والسلام.

سبحانك سبحانك سبحانك

لا احمق شيا عليك انت لا انت
مخالف وصلى الله وسلم
على خير خلقه محمد وآله وصحبه
الطيبين

تم على برانا بحمد الله

قال يحمدي البغدادي قدس سره لفظ القرآن وجسم الالوان لو ان حقيقة القرآن
وحقيقة الالوان لو ان معنى القرآن ومعنى الالوان لو ان بيان الاول ان لفظ القرآن
يشمل على حرف والكلمة والالتزيم والترتيب والركيب وهي مع مستمها لورث بحسب الالوان
الذي هو جوهر مركب بحسب الصورة بتركيب مع اجزاء حتى كاليد والرجل ومعنى حاد
عارض مخلوق صدر من المبدأ الذي يفسر على سائر كل نوع الالوان كرقوم الحروف ومسطور
الكلمة الحادية من الرقم واسطر وبها متحدان اتحاد نوع ما في الكتاب بحسب الفروض
والحروف كالمواد الذي عرض عن الخط على اليباض بان لم يكن ذلك اليباض

معنى
معنى
معنى
معنى
معنى
معنى
معنى
معنى
معنى
معنى

موجودا قبله ثم عرض في من ترقيم الكاتب الحزر كذلك خط القرآن الذي هو منشأ
لفظ حاد عارض في المصاحف مثاله صورة جسم الالوان الذي لم يكن موجودا في الالوان
ثم ظهر موجودا منها من مظهر الفاعل للفظ القرآن الذي صدر من لفظا وتفقد كتابه
من كاتبه فالحاصل انهما في مرتبة واحدة من حيث ان صورتهما بحسب الالوان
عارض وان كان معناه اي معنى العوان قديما قوله حقيقة القرآن
ان العوان بين الكلمات افضل وعظم كذلك حقيقة الالوان بين انواع الموجودات
افضل واشرف فكلها تفهم من واحد بحسب تحقق كمال الفضل والشرف قوله
معنى القرآن الح المراد بمعنى الالوان هو الذي يكون كمال صفاته الذاتية والعلوية
التي هو قديم قائم بذاته تعالى في هذا اعتبار ان فهو الالوان باعتبار وجوده وتوحيده
بنفس حاد وباعتبار قدرته وصفاته تعالى قديم لكن بجسدين وكذلك الالوان
في معنى العوان تامل وقيل معنى القرآن وهو لو لم يجر تحول بجعل جاعل قائم بذاته تعالى
كعنه الالوان الذي هو الالوان بمرح المشوابة والدرجات من مقدور الالوان وان
كان مقدور الالوان على ان يكون بغيره بغيره الالوان بجملة وسائر صفاته
معناه بالنسبة الى ذاته بان لم يكن مقدورا اليه ح

اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي
اي معنى القرآن وهو لا يقتضي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 يعول المراد المنقولة عن مولاه الفقيه محمد بن عمر الجلي ٢
 علم موضوعها بماية وغاية لا بد لي الغرض في ان يطلع عليها القيمة ذلك العلم عند غيره ويكون
 على بصيرة ولا يكون بمجرد عيشة ولا شرفا ومرتبة وواضع الموضوع على علم بالبحث في عين عوارضه الى
 احد التي تتلوه كما هو وجوهها موضوعا على الإطلاق الى بدون قيد الحيشة كالمورد للمصنف او موضوع
 لمراد قيد الحيشة كما ان الان فاذ موضوع علم الغيب لان الغيب يبحث عنه في موضع
 المرض والعلة واذ عرفت مطلق الموضوع في موضوع النحو الكلمة والحكام العربية لان النحو يبحث
 عنها في موضع البحث الاعراب والبناء الى موضع حيث ان يطلع بعض الحكماء بالتركيب حاله مخصوصه
 فاذ يطلع الحكماء بالتركيب ما يقضي امره بالخصوص كالفاعلية وقد يلحقها قبل التركيب ما يقين بعض
 حركات الاعراب كاجتماع علمي من الصرف فاسم فاء او جبان يكون جزءا بالفتح اذ اركب
 وعند عدم يجب ان يكون جزءا بالفتح في البحث عن الفاعلية ونحوها وعن المنصرف وغيره
 من حيث اقتضاها المذكورات في التركيب من النحو واذ الاسم يعرف فيعلم ان فيه معرابا اذ لم
 ينع ان اركب رفع ونصب وجزءا الفعل يعرف ان لما زمنه معنى مفتوح وان المضارع
 من معرب و... رفع ونصب وجزء من النحو لغو اذ يبحث عن الاسم
 والفعل من حيث... مما لا يكون من النحو فاذ عرفت موضوع علم النحو امتاز عندك
 عن علم المنطق وعلم الصرف وغيره لان تميز العلوم بحسب تمايز موضوعاتها فان
 المنطق يبحث عن الحكم من حيث انها توصل الى معنى والنحو يبحث عن علم من حيث انها

موضوع النحو
 الكلمة والكلام

خطي
 ١١٥

تغير بالتركيب والبناء التي يبحث عنها نظر الى اصلها والمنطق يبحث عنها نظر الى الحال
 الا ترى ان عمدة العلم والحق لم يضرب كلمة وماض عند المنطق وكلماته ومضارع
 عند النحو وكذا يبحث المنطق عن الكلام من حيث استمرامه كلاما اخر والنحو يبحث عنه
 متى وقع في موضع المفرد ليكون له موضع من الاعراب ومتى وقع في موضع الشرط او جزءا ولغوا
 او جملا والفرق في بحث عنهما من حيث الصيغة ودون التاليف كالمصاحف والمضارع
 والتصغير والنسبة والتركيب والالف والادغام فحرب وضارب من التصريف
 باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء والعمل وتغير الاحوال التركيب فهو موضوعها
 واحد لكن من جهات ولعمريان لغوي وسناني فاللغوي سبعة اشياء القصد
 يعال نحو تركب اي قصدت قصدك والمثل نحو مررت به لتركب اي مثلك
 والجهت لقولك زيد تركب البيت اي في جهته والوجه لقولك سبعة ثلثة الخاء اي ثلثة
 الفواعل والمقدار كقولهم هم نحو الخوا اي مقداره واسم موضع واسم قبلة ونحو
 بنو نحو قوم من العرب والفتن على ما ذكره السكاكي في قسم النحو المنفتح هو ان نحو
 معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية اصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطه
 من استقراء كلام العرب والقوانين منية عليها ليرتبطها عن الخطا في التركيب
 من حيث تلك الكيفية والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الحكم على بعض ورعاية
 ما يكون من الحيات وبلفظ الحكم لوضعها المفردة وما هي في حكمها كالمسبوب والمضاف
 والمضاف الى ياء الحكم وبلفظ التركيب يخرج علم الصرف واللغة وبلفظ مطلقا

النحو غنيما
 اللغوي
 واصطلاحا

يرجع علم المعالاة كما ان لزوم اصل المعنى والمقاييس جمع مقاييس وهي الدلالة التي تحصل بها
 القياس وحقيقة كنهها ما يتصل من صدر الكلام العرب وتاليا لقها المتبسط المستحب
 والاستقراء والتبع ويجوز ان يكون منقول الا من كل واحد من المعاني اللغوية يتبين اسم
 الموضوع والقبيلة لانه يقصد بها صواب الكلام وهو في ناحية من العلوم ولو عن منها
 ومقدار في نفسه واذ عرفت الحكماء كالمعلم العرب وغايتها العصمة عن الخطا في
 في التركيب والاستعانة على فهم كلام الله تعالى عز وجل وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم نقول شرف العلم انما يشرف المعلوم منه كعلم الفقه الا لشيء واما بحسب مراتبه
 القاطعة لعلم الهندسة والاقوال اذ لا الجمل والعاجلة لعلم الفقه واما مجال حصل الصفا
 لعلم الاطلاق والنحو جمع النوا فان كلامه تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الدالين على ذاته وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيره ما يعلمان من علمها
 به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلوا في الكلام لتعربوا في القرآن فان الله
 تعالجب ان تعرب آياته وقال عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والمادة
 ولما كتبت اليكم كتاب ابني موسى من ابني موسى كتب اليكم اذا انك كتابي هذا فان ضرب
 كتابك سوطا واخذت من تخلك وروى عن الحسن انه اذا عرس لسانه يقول استغفر الله
 فيقول لم استغفر الله فقال اخى اخطأ فكتب على العرب ومن كذب فقد عمل سوءا
 وقال الله تعالى ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر له يبداهه غفورا رحيماً
 وعن عبد الله بن المبارك انه قال مات ابني وخلف لي ستين الف درهم فانفتحت

غاية النحو

خطي
 ١١٥

منه ثلثين الفاني يعلم الفقه وثلثين الفاني يعلم النحو والادب وليت الذي الفقه في
 في تعليم الفقه الفقه في تعليم النحو والادب فان النصارى كلفوا تعريف حرف واحد
 من كتاب الله تعالى وجدوا في الابجدي انما الله ولدت محمد بن عبد الله تعالى في
 منقطعة من الازواج بتبديل الالف وتبقيتها فلفوا فاذا كان به يحصل الاقترار
 في الكلام في البيان ويريقي على تفسير وحديث وتاويلات كان تعلمه وتعليمه
 من الواجبات لانما مكفون بمعرفة الشرع الواردة بلفظ العرب ولا يسيل الى موقفة
 دق الفقه في الكتاب والسنة الابه وما لا يتم الواجب الابه وكان مقدور المكلف وهو
 واجب لانه لو لم يكن واجبا كان جائزا الزك وتجزئته في الشرع وتجزئته في الشرع
 ومرتبته في النحو اللغة والتعريف وقبل اللغة وقبل الحديث والتفسير وغيره ما اول من
 النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم وجهه ولا يعد الى شي الا وهو يقرب الى الله تعالى
 روى عن ابني الاسود الذي استاد الحسن والحسين رضي الله عنهما انه قال دخلت
 على امير المؤمنين فراه مطر فامفكر افعلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت
 بملكك فانا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالتقي الى حقيقة
 فيما سمعته من الراسم الكريم الكلام كالثلاثة اسم وفعل وحرف جاء بمعنى فالاسم ما يابن
 المستحق والفعل ما ابنا عن الفاعل والرف ما ابنا عن معنى ليس باسم ولا فعل وكلمة من
 باب التعجب وقال اخي هذا وتبعه وزيد ما وقع واعلم ما بابا الاسود ان الاسماء ثلثة
 ظاهر ومضموم وليس بظاهر ولا مضموم قال ثلث اشياء وحضرتها عليه وكان في ذلك

تعليمه
 واجب
 مرتبة النحو
 بعد الصرف
 حيث تواتر
 النحو في الكلام

تم

علماء البصرة والكوفة

حروف الغيب ولم يذكر كمن فقال لم تتركتها قلت لم حسب ما سئلت فقال بل هي منافر ذمها وكان ان اعادة
دخلت على معاوية بن رافع بن عثمان رضي الله عنه وقالت ان ابوي مات وترك لي ما انا فاستخرج معاوية
ذلك فباعه لي بثلثي رضى الله عنه فترسم لي في الاسود بوضع الخوخ موضع اول باب ان وباب الاضيق
ثم مسح بجلا يقرأ ان الذي يرضى من المشركين ورسوله بالبر فصفه بابي العطف والفت ثم قالت
لا ايت بوما يابرت ما احسن السمتاه بالفتح على لفظ الاستعانة فقال لما يجوز مما قالت انما العجب
من حسن ما فقال لما قول ما احسن السمتاه فافتح فاك فصفه بابي العجب والاستعانة فافتح
منه التي بناؤه واخذ منه ابواسحق اسطرلاب وعيسى الثقفي وابوعبتر بن علاء واخذ الخليل
بن ابي عمير بن عيسى الثقفي واخذ منه سيبويه وعلاء بن حمزة الكعبي ومن ابن عمير بن العلاء ثم
اصل الادب كوفيا وبصريا قال كافي واخذ منه الفراء ومن ابوالعباس ومنه محمد بن ابي نباري كلهم
كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاحفش وقطرب ومنه صالح البرقي وبكر المازني ومنه
ومنهم محمد الملقب بالميز وبنه ابواسحق الزجاج وابوبكر السري ومحمد بن كسان ومنه ابو عبي
النسوي وابوسعيد السيرافي وعلي الرمان ومنه ابو عبد الفارسي ومنه ابو القاسم ابن الحسن
ومنه عبد القاهر البجلي واخذ منهم بصري ثم قبل له بيات بعرضه من يعبد به جلي كعبي ثم على
بن عمار

في سنة ١١٣٤ هـ

مصلحة
في تاريخ الخلفاء
ويعبد به جلي كعبي
بن عمار



صفحة

١١٥

خطي

١١٥

